

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

عبد الرحمن البنا ، عادل الخصاونة ، د. محمد فريحات ، فايز حمارنة

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٥/٤١٩

المميز: مساعد النائب العام / عمان

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٣ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف
جزاء عمان في القضية رقم ٢٠٠٤/١٥٧٣ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢١ القاضي فسخ القرار
المستأنف الصادر عن محكمة جنايات غرب عمان رقم ٢٠٠٤/١٤٧ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣
واعلان عدم مسؤولية المستأنف ضده عن التهم المسندة إليه وإعادة الأوراق لمصدرها.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١- أخطأت محكمة الاستئناف بفسخ القرار الصادر عن محكمة جنايات غرب عمان بحق
المميز ضده في القضية رقم ٢٠٠٤/١٤٧ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ المتضمن تجريم
المميز ضده بجناية السرقة خلافاً لأحكام المادة ٤٠٤ عقوبات وبالثهمة ولكون الجرم
المذكور واقعاً بين الأصول والفرع إعفاء المميز ضده من العقوبة عملاً بأحكام المادة
٤٢٥/ عقوبات.

٢- إن القرار الصادر باعلان عدم مسؤولية المميز ضده يغدو معه القرار المميز مخالفاً
لل قانون وحرماً بالنقض حيث أن المادة ٤٢٥ عقوبات لا تعني بأي حال من الأحوال
نزع صفة التجريم عن الأفعال التي قارفها المميز ضده إلا أنها جاءت معالجة لحالة
خاصة عند وقوع مثل هذا الجرم بين الأصول والفرع عند حدوثه لأول مرة لإعفاء
مرتكبه من العقاب .

لهذه الأسباب يلتبس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن واقعة هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة قد أسندت إلى المتهم جرم السرقة خلافاً لأحكام المادة ٤٠٤ من قانون العقوبات وتتلخص وقائعها كما جاء في الإسناد :

أنه في الشهر السابع من عام ٢٠٠٤ اقدم المتهم على سرقة اغراض المشتكى عن طريق خلع باب غرفة نومها ووضعها في أحد المحلات وطلبت المشتكية من الشاهد مساعدتها في إعادة المسروقات وفعلاً قام بإعادتها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

بعد إحالة القضية إلى محكمة جنايات عمان سجلت تحت الرقم ٢٠٠٤/١٤٧ وبعد الاستماع لاقوال شاهدة النيابة وأقوال المتهم قررت بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ تجريم المتهم بما اسند إليه ومعاقبته بالحبس مدة سنة واحدة مع الرسوم مخففة من الأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات مع الرسوم بعد أخذه بالأسباب التقديرية المخففة بحقه ثم قررت إعفاءه من العقوبة كونه ابن المشتكية.

لم يرتض مساعد النائب العامة بالقرار الصادر فاستدعى استئنافه في محكمة استئناف عمان للأسباب التي أباها في لائحة الاستئناف المقدمة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٠.

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى تدقيقاً تحت الرقم ٢٠٠٤/١٥٧٣ وبالنتيجة توصلت إلى أن القرار المستأنف مخالفاً للأصول والقانون وقررت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢١ فسخه واعلان عدم مسؤولية المستأنف عليه كون الأفعال التي ارتكبها غير معاقب عليها.

لم يلاق القرار الاستئنافي قبول مساعد النائب العام فطعن فيه تمييزاً للسببين الواردين في لائحة التمييز المقدم منه بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٣ وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها نقض القرار المميز .

وعن سببي التمييز ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف بفسخ قرار محكمة جنايات غرب عمان واعلان عدم مسؤولية المميز ضده عن الجرم المسند إليه إذ أن ذلك يتعين نزع صفة التجريم عن الأفعال التي قارفها المميز ضده.

وفي ذلك نجد أن المادة ٤٢٥ عقوبات تقضي باعفاء مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفصول الأول والثاني والثالث من المادة الحادي عشر المتعلقة بالجرائم الواقعة على الأموال إذا وقعت أضراراً بالمجني عليه بين الأصول والفروع أو الزوجين غير المقترنين قانوناً أو بين الأريه والريبيات من جهة وبين الاب والام من جهة ثانية.

وان المادة ٢/٢٣٦ من قانون الأصول المدنية تقضي باعلان عدم مسؤولية إذا كان الفعل لا يؤلف جرماً أو لا يستوجب عقاباً.

وحيث أن المميز ضده قد ارتكب جناية السرقة اضراراً بالمجني عليها التي هي والدته .

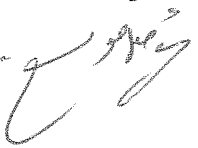
وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى انه فعل مرتكب للمرة الأولى بحق والدته فيكون فعله معفى من العقاب.

وحيث أن الفعل الذي قارفه المميز ضده لا يستوجب عقاباً فيكون ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف من إعلان عدم مسؤولية المميز ضده عن الجرم المسند إليه وموافقاً للأصول والقانون ولأجتهد وهذه المحكمة مما يتعين معه رد الطعن واسبابه.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٥/١٧ م

القاضي المترئس



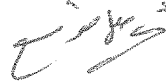
عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق / رش